شاب فلسطيني سلمته الحكومة الأميركية الى اسرائيل في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، بعد معركة طويلة ومعقدة في المحكمة. ان الذين عملوا في هذه القضية معاً، كانوا يواجهون بالاحباط، لدى كل منعطف، بواسطة تدخل وزارة الخارجية الأميركية في العملية القانونية وبسبب دورها في الاعلام. فمثلاً أعلن ناطق باسم الخارجية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ للاذاعة الوطنية العامة، قبل أن تبدأ المحاكمة، أن زياد مذنب بممارسة الارهاب. كذلك فان المكتب الصحافي لوزارة الخارجية هو الذي نشر قرار تسليم زياد الى اسرائيل، قبل وقت طويل من ابلاغ محامي الدفاع، أو أسرة السجين، أو مؤيديه، وهكذا فان أول كلمة تلقاها الجميع كانت وجهة نظر الحكومة، كلمة كلمة، ومن خلال محطة اذاعة الوطن.

هناك ناحية أخرى في هذه العقبة، تتمثل في رفض الصحافة الكتابة عن معاناة زياد، خاصة عندما كان لا يزال في شيكاغو. وبلا جدال، فان السبب الرئيسي لذلك، كان افتقارنا الى الأسلوب الناجح في تعاملنا مع الاعلام، وكذلك فشلنا في اقامة تنسيق بين حملات الجماعات العربية ــ الأميركية المتعددة. على أي حال، فان عدداً من المؤتمرات الصحافية والحملات الاعلامية، والاتصالات الهاتفية قد أجري خلال عام ونصف العام، ولكن نتائجه جاءت هزيلة.

وفي حزيران (يونيو) ١٩٨١، أظهر عدد من الصحف ومحطات الاذاعة اهتماماً ما بقضية زياد أبوعين. فقد قام مراسل تلفزيوني من شبكة فرعية لإحدى شبكات التلفزيون الوطنية في شيكاغو بوضع تقرير ممتاز جداً عن زياد، ضمنه مقابلة معه في السجن ثم، وفجأة، توقف العرض. وقد أبلغنا المراسل أنه ومحطة التلفزيون تلقيا ضغوطاً لا تصدق. وكان ان غادر المحرر المدينة بعد ذلك بأسابيع قليلة.

بعد ذلك ظهرت في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨٢، معلومات أخرى تضيف بعداً آخر الى هذه العقبة. لقد انتشرت روايات عديدة عن أن الـ إف. بي. آي. واسرائيل سوف ترسلان جيروم راديك الى اسرائيل في نيسان (أبريل) ١٩٨٢ لكي يشهد أنه سمع زياد يعترف بجريمته. وقد قال السيد راديك، في وثيقة، بعد أن حلف اليمين أمام محام لماذا سيشهد: «لقد جاءني من يدعى جيري هاو من الـ إف. بي. آي. وطلب مني أن أعمل معهم من أجل تجريم زياد أبوعين، وقد دعي قاض اتحادي للتحقيق في وضع زياد وأسرته ومؤيديه. وقبل أن أشهد أمام القاضي، أبلغتني الـ إف. بي. آي. ما علي أن أقوله، وقد أبلغوني أيضاً أن أقول ان زياداً اعترف لي بالتفجير في طبريا. وهذا غير صحيح، اذ أن زياداً لم يعترف لي قط بمسؤوليته عن التفجير»[٩].

ان الضغط الذي مارسته الـ إف. بي. آي ووزارة الخارجية لم يعرقل، تحقيق العدالة في قضية زياد، فحسب، بل ساهم أيضاً في ترويج معلومات، وفي ارهاب أجهزة الاعلام وقمع مؤيدي زياد أبوعين، واجمالاً في التقليل من ادراك الجمهور لهذه القضية الحساسة. ان العقبة الأخيرة هذه، هي عقبة معقدة جداً، وهزيلة التوثيق، ولكنها عقبة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم الرأي العام حول القضية الفلسطينية.

والآن، لنتطرق، باختصار شديد، الى ثلاثة أو أربعة من الخطوط العريضة العديدة التي يمكن أن نذكرها لتحقيق بعد انساني للقضية الفلسطينية.